

# دولة القنّاون

تتحرك وفق التشريعات الدولية بعيداً عن الإجراءات العشوائية والسوقية والصيانية

**في «لاهاي» عبرة  
لمن لا يعتبر ..  
ولمن لا يعرف حجم قطر**

العلاقات الاجتماعية وتشتمت الأسر، كل ذلك بهدف ضرب نسيجنا الداخلي وتفكيك مجتمعنا، ثم النيل من سيادتنا واستقلالية قطرتنا، والتحكم في النهاية بخيراتها وثروتنا.

لا شيء من ذلك سيحدث، فشيئنا يقف وقفة نصف واحد على قلب رجل واحد، وكأنت أيقونة «تعميم المجد» شعرا ثابتاً دفعه كل مواطن ومقيم، وردا واضحا وكاسحا على المحاولات الدنيئة والوقحة للنيل من وطننا، وقالها الشعب للفاصي والداني بصوت واحد: أما قطر فوق ولا مالنا خائن..

وكنا تحت راية تعميم المجد.

اليوم نتحكم مرة أخرى للمؤسسات الدولية، وعلى رأسها محكمة العدل الدولية، الذراع القضائية للأمم بموجب أحكام المادة (93) من الميثاق الذي تم التوقيع عليه عام 1945، وولاية المحكمة الجبرية في نظر جميع المنظمات القانونية التي تقوم بين الدول، ولأن تقبل الالتزام بما تمث كانت هذه المنظمات القانونية تتعلق بالوسائل الآتية ووفقا للمادة (36) من النظام الأساسي:

أ- تفسير معاهدة من المعاهدات،  
ب- أية مسألة من مسائل القانون الدولي،  
ج- تحقيق واقعة من الوقائع التي تثبت خرقا للالتزام دولي،  
د- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض.

ونحن نفعل ذلك نمارس حقا من حقوقنا، أساسه احترام الشرعية الدولية، التي قررت قطر الجوء إليها في مواجهة ما تتعرض له من حملات شرسة، تجاوزت الخصومة إلى الفجور فيها من دول الحصار وحلف الفجار، ولأن قطر ليست في وارد الانتزاع بهذا المعنى السياسي والإعلامي، فقد ارتأت أن القوانين والمؤسسات الدولية هي سبيلها الأمثل للدفاع عن حقوقها وكرامة شعبها، ولأن الإمارات عبر عاصمتها المارقة هي من قادت هذه الإجراءات التي كان لها تأثير دممر على حقوق الإنسان للمواطنين القطريين والمقيمين على أرضها، وهو الأمر الذي يمثل انتهاكا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، كان هذا التحرك الذي نحن على ثقة بأنه سيهدد الأمور إلى تصليبها ويضع حدا للحملات التحريضية والتشويه وبث الكراهية، لقد جاء في المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة أن ولايتها تشمل جميع القضايا التي يعرضها المتقاضون كما تشتمل جميع الوسائل المتصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات أو الاتفاقيات المعمول بها.

ويتضح من هذا النص، أن للمحكمة اختصاصا نوعيا واسعا، فكل نزاع يقوم ووفق الاعتراف على رغبة للمحكمة للنظر فيه وبمهما كان نوعه أو طابعه سواء كان نزاعا ذا طابع قانوني أو طابع سياسي، فإن للمحكمة الصلاحية بنظر هذا النزاع والتصل فيه، وعندما تفعل قطر ذلك فإنها تلتزم بالكامل بالعدالة الدولية، وإيمانها الكامل بمنظمة الأمم المتحدة، بعيدا عن الانحراط في مواجهات بدينية لا طائل من وراءها سوى الإساءة لشعبنا.

فكل المشاكل يبدأ تفكيكها بالحوار وتنتهي بالقضاء، ولأنهم رفضوا الخيار الأول وهربوا من المواجهة، فكان القرار بالجوء للمحاكم، ولن يستطيعوا هذه المرة الهروب، بل سيخرجون إليها خاضعين خاضعين..!

ها هو الفارق بين دولة ترعى القانون، وبين أنظمة مارقة، أشبه بعملة الطرق والقراصنة وعصابات مافيا.. ومثل ما خرمتمهم «الفيفا» على الانصياع لقرارات الـ بي إن سبورت، لمن يرغب في مشاهدة المونديال، وقالت لهم بتشكل فافع:

«الحل في الدوحة... سنخزيمهم محكمة العدل في لاهاي، ويعرفون حجم قطر... ويكونوا عبرة لمن لا يعتبر!»

لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD).

لقد تابعنا جميعا انتقادات العديد من منظمات حقوق الإنسان المستقلة لتصرفات دولة الإمارات، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة مراسلون بلا حدود، كما نددت هذه المنظمات بإجراءاتها التمييزية ضد القطريين، ومن ذلك طرد جميع المواطنين القطريين بشكل جماعي من الإمارات، ومنع القطريين من الدخول إليها أو المرور عبرها، وأمرت مواطنيها بمغادرة دولة قطر، وأغلقت مجالها الجوي وموانئها أمام قطر، وتدخلت في العبارات المملوكة للقطريين، وقامت بالتمييز ضد الطلاب القطريين الذين يلتحقون بتعليمهم فيها. كما جرمت الإمارات أي خطاب يُنظر إليه على أنه «دعم» لقطر، وقامت بإغلاق مكاتب قناة الجزيرة لديها، وحظرت الدخول إلى المحطات والمواقع الإلكترونية القطرية.

هذه الحملة العنصرية شارك فيها مسؤولون إماراتيون عبر التحريض وتسويق خطاب الكراهية في إطار حملة تشهير واسعة وغير مسبوقة ضد قطر، تم تراع الإمارات ومسؤولوها فيها لا القيم ولا الأخلاق، ولا العادات ولا التقاليد، ولا القوانين والأعراف الدولية.

كان رد قطر الصبور، والاحتكام إلى المؤسسات الدولية المعنية، وأخيرا محكمة العدل الدولية، بعد أن تعمدت دولة الإمارات التمييز ضد القطريين على أساس جنسيتهم، مما أدى إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، الأمر الذي يعتبر نسفًا لالتزامات الإمارات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويمثل الطلب القطري هذا، الخطوة الأولى لوضع حد لهذه الانتهاكات، واستعادة الحقوق الأساسية للعديد من الأفراد المتضررين من تصرفات دولة الإمارات، التي قامت على البلطجة والشمم والبذاءات والسرقة والقرصنة، وكل ما هو مخجل ومخز. نحن أمام عقيلة لم نر لها مثيلا في العصور الماضية، وفي الحقيقة، فإننا لم نسمع عن ذلك حتى في العصر الجاهلي، والذي كانت فيه المروءة حاضرة، ولكن ما سمعناه وشاهدناه من دول الحصار تجاوز كل الخطوط والأعراف والتقاليد، بصرفاتهم الغوغائية من طعن بالأعراض والأنساب وقطع الأرحام، وصولا إلى الإضرار بالحجوات والتضييق على الناس في حلالهم وأزواجهم.

بل وصل الأمر إلى الدين وبيوت الله ومقدسات المسلمين، حيث مارست السعودية جريمة جديدة بالتضييق على القطريين والحيلولة بينهم وبين أداء مناسك الحج والعمرة، إضافة إلى جرائمها السابقة في قطع

**محاولاتهم الدنيئة  
وجرائمهم الإنسانية أمام  
أكبر القضاة في العالم**

مازلنا نؤمن بالحوار سبيلا وحيدا لحل الخلافات، مهما تشابكت وتعقدت، منذ أن بدأت الحملة المبيتة والجائرة والظالمة ضد قطر، والدوحة تتحرك وفق القوانين والتشريعات الدولية، بعيدا عن ردود الفعل العشوائية والسوقية والصيانية.

قضى موضوع الحظر الجوي الذي طبقته دول الحصار الأربع، لجأت قطر إلى منظمة الطيران المدني «إيكاو» التي أصدرت قرارا بضرورة التزام دول الحصار باتفاقية شيكاغو 1944 يجبر دول الحصار على فتح سبعة ممرات جوية دولية أمام الخطوط القطرية والشركات الأخرى (من وإلى قطر) والتي أغلقتها منذ بداية الحصار، كما يعزز من ثقة المنظمات الدولية بقطر، لكونها لجأت إلى القانون للحصول على حقوقها ولم تعامل دول الحصار بالمثل، حيث أقيمت على أحوالها مفتوحة أمام جميع شركات الطيران.

ولأن دول الحصار أدركت ضعف موقفها وركاكة حججها وهزلة تبريراتها، فقد «تذاتلت» عن موقفها قبل يوم من إصدار القرار، حيث أعلنت تخصيص ممرات طوارئ للطائرات القطرية في أحوالها، وأصدرت الإعلان الماحي حسب القانون الدولي قبيل انعقاد جلسة المجلس التنفيذي لمنظمة إيكاو بقليل، وهو خطوة لحفظ ماء الوجه أمام العالم، لإدراكها أن قرار المنظمة لن يكون لصالحها وإنه سيلزمها بتنفيذ قراره بشكل حاسم.. لكن هو في الحقيقة انتصار كاسح لجهود الفريق القطري في هذا الجال بقيادة الوزير التمييزي والمخز جاسم بن سيف السليطي، والذي كانت له بصمات واضحة في التصدي للحصار، كما لا ننسى الجهود والخطوات الاحترازية التي يبذلها قائد «القطرية» السيد أكبر الباكور.

إن حث المنظمة الدولية للطيران المدني دول الحصار على الالتزام بمبادئ اتفاقية شيكاغو ومحلفتها يعتبر إنجازا كبيرا بحسب لدولة قطر، وفي نفس الوقت إدانة موجبة لهذه الدول التي خرقت الاتفاقية، باتخاذ مثل هذه الإجراءات التعسفية ضد الطائرات المسجلة في دولة قطر، كما أن قرار المجلس التنفيذي لـ «إيكاو» بفتح المجال الجوي على المياه الدولية، يذهب إلى قلب تشبها اتفاقية شيكاغو.

والتي تنص على بضمن حركة طيران تتوفر فيها السلامة الجوية قبل ذلك بحوالي 17- عاما (2001) أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكما، أعلنت فيه أن دولة قطر لها السيادة على الزبارة وجزيرة جنان، بما فيها حد جنان وفشت الدليل، كما حكمت للبحرين بالسيادة على جزر حوار وقطعة جرادة، وجاء في بحيات الحكم، بالإضافة إلى ذلك، منح سنف قطر التجارية حق المرور السلمي في المياه الإقليمية للبحرين الواقعة بين جزر حوار والبر البحريني، وأثنى رئيس المحكمة على حكمة قطر والبحرين، وأعرب عن امله في أن يصبح نهجها نموذجا لحل النزاعات الحدودية بين الدول.

هذه الروح الحضارية، وهذا الأسلوب الراقي في التعامل، هو ما دأبت عليه قطر دائما، ففي تومن بأن الخلافات لابد وأن تحل، وأن الحل الأمثل لها يكمن عبر الاحتكام للقوانين الدولية، وليس عبر حملات سوقية أو عبر الذباب الإلكتروني، أو بتجيش المرتزقة وحشد المايجورين وشن حملات إعلامية مكلفة، هدفا التشويش وتزييف الحقائق والوقائع، وقطع الأرحام وانتهاك حقوق الإنسان، وتكديم الأذى، وكأننا في عصر جاهلي أو حجري، وآخر مثال حي على نجاعة الحوار للخروج من الأزمات هو «اللقاء العالمي» بين الرئيس الأمريكي والرئيس الكوري الشمالي للتحاور في بلد محايد، وهم كانا على وشك حرب كونوية، إضافة إلى حالة الكره والبغضاء المتبادلة بين الدولتين، والحساسية المفرطة بين الشعبين، فيما مثل الزيت والغاز جهران لا لاشتعال وربما الانتحار.. أو كما يقول المثل الكويتي «جنى وعطية..» لو لم يلجأ للحوار لأغضب العالم كله بكارثة لا أحد يعرف مداها! اليوم أيضا اختارت قطر اللجوء إلى القانون الدولي، عبر طرق أبواب محكمة العدل الدولية، الجبال القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، والمعروف أيضا باسم المحكمة العالمية، متخذة الإجراءات القانونية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان بحق دولة قطر ومواطنيها.

صبرت قطر طويلا، وتحملت الكثير، وقبيلت الساسطات، وأبرزها وأهمها وساطة دولة الكويت الشقيقة، من أجل إيجاد حل أخوي، بعيد المياء إلى مجاريها، لكن الصدك رن دول الحصار الأربع، التي بدأت حصارا غير قانوني على دولة قطر، برأ وبحرا وجوا، كجزء من حملة سياسية واقتصادية فرضت عليها، وتمادت الدول الأربع أكثر فأكثر، وهي تسير وراء الإمارات وحملتها البغيضة وافكارها المريضة، عبر إجراءات كان لها تأثير دممر على حقوق الإنسان للمواطنين القطريين والمقيمين على أرضها، وهو الأمر الذي يمثل انتهاكا

**محمد المرزقي**  
رئيس التحرير المسؤول  
Email: mohd-almarri@al-watan.com  
@mohdalmarri2022

«الفيفا» خرمتمهم بـ «بي إن سبورت» وقالت لهم بصوت عال: الحل في الدوحة